أهمية الاحصائيات فى الشرق الأوسط

للأستاذ سليمان نور الدين

لقد أصبح الاحصاء فى عصرنا هذا حاجة ماسة لكل حكومة أو هيئة أو مؤسسة تريد أن تنظم أعمالها تنظيما صحيحا وتوجهها التوجيه الحسن كى تسير على هدى فى إدارة أمورها وتقويم ما أعوج من مشاكلها ولا أغالى إذا أسمينا عصرنا هذا بعصر الاحصاء .

والاحصاء علم حديث ولكن تحقق له الذيوع والانتشار بسرعة فائقة وان كان البعض لا يزال يلتبس عليه معنى الاحصاء بمعنى العد والواقع أن العد ما هو إلا خطوة أولية من خطوات البحث الاحصائى .

البحث الاحصائى فى العلوم المختلفه :

يبدأ البحث العلمى في أغلب الأحوال على أساس تحليل لبعض الحقائق والبديهيات بغرض استخلاص القوانين العامة التى يسير عليها هذا العلم . هذا ما يسمى التحليل المنطقى الاستنتاجى . ثم إذا رسخت أقدام العلم وتكونت له بعض النظريات يقضى التطور فى البحث أن يقوم على أساس إحصائى ، الذى لا شك أكثر تعبيرا وتصويرا للحقائق من البحث المنطق الذى يعتمد على الجدل والحدس والتخمين فى كثير من الأحوال . فمنطق الأرقام أصدق من أى منطق آخر وعلى هذا فالبحث الاحصائى هو حلقة التطور التى يرقى إليها العلم بعد أن ينمو وينضج وتثبت دعائمه .

كما أن الوصول إلى نظرية اقتصادية موحدة سليمة لن يتسنى إلا على أساس بحث احصائى للظواهر الاقتصادية . فعلم الاقتصاد من فروع علم الاجتماع ويتصل بسلوك الملايين من الأفراد المتباينين فى أهوائهم وعاداتهم وتصرفاتهم فلا يمكن أن يكون للفرد الواحد أساس لتقرير حقيقة معنية بل يجب أن تبنى القوانين الاقتصادية على أساس عام شامل لا أساس فردى .

لقد اتفق الاقتصاديون على أن الهدف النهائى لعلم الاقتصاد الوصول إلى أكبر المنافع باقل التضحيات ، ومع هذا الاتفاق فى الهدف خرجوا لنا بنظريات اقتصادية مختلفة تمام الاختلاف . وهذا التضارب راجع إلى اختلاف فى الفروض المتخذة أساس لهـذه النظريات ولـكن نستطيع أن نوحد هـذه الفروض ونضمن مطابقتها للفروض الواقعية التى تتسم بها الحياة الاقتصادية إذا بحثت الظواهر الاقتصادية بحثا منطقيا استنباطيا (استنتاجيا) .

وقد ظهرت بوادر تقدم البحث الاحصائى فى الاقتصاد فى السنين الأخيرة تقدما يبشر بزوال العقم الذى لازم علم الاقتصاد فترة طويلة من الزمن .

أهمية الاحصائيات للدولة والأفراد

إذا سلمنا أن الانسان الرشيد هو الذى يعالج مشاكل حياته على أساس ما يحيط به من ظروف وملابسات متخذا من الماضى والحاضر معيارا لقرارات المستقبل فما أجدر بالدولة ومشاكلها أكثر تشعبا وتعقيدا أن ترسم سياستها على ضوء ما تجمعه من معلومات عن مختلف نواحى المجتمع أى على ضوء تلك الاحصائيات التى تجمعها عن النواحى الاجتماعية والاقتصادية للدولة وبذلك تستطيع أن توجه سياستها على أسس صحيحة من الواقع لا على أساس ارتجالى ، وإلا فهى كمن يعمل فى الظلام .

والواقع ملىء بالأمثلة المختلفة . فهناك الأزمات الاقتصادية التى توالت على العالم فمن رواج إلى كساد وبطالة وانهيار فى الأداة الإنتاجية راجع إلى إفراط فى الإنتاج كان يمكن تلافيه لو اعتمدت الدول على إحصاءات دقيقة دورية عن النشاط فى الإنتاج الصناعى والزراعى وإحصاءات عن حركة الأسعار وبذلك تستطيع أن توقف موجة الرواج قبل أن تنذر بالانهيار ، فتتفادى الأزمات الاقتصادية ، وبتوجيه الانتاج توجيهـا رشيداً حكيما دون تضييع للموارد الاقتصادية .

ولا أستطيع فى هذا المجال الضيق أن أطيل من الأمثلة التى إن دلت على شىء فانما تدل على مدى أهمية اعتماد الدولة على الإحصاءات كأساس ترتكز عليه فى تقرير سياستها .

أما بالنسبة للأفراد ، فيكفى القول أن رب العمل الناجح هو الذى يقرر سياسة مشروعه على أساس إحصائى ، وقد أصبح هذا هو الاتجاه السائد فى جميع المشروعات الكبيرة فى البلاد المتمدينة .

الاحصائيات فى الشرق الأوسط :

من الحقائق المسلم بها أن وجود إحصاءات دقيقة فى أى بلد يتوقف على درجة مدنيتها ورقيها ومدى وعى أفرادها لأهمية هذه الإحصاءات ، فالاحصاءات الدقيقة توجد حيث توجد الأداة الحازمة المستنيرة والأفراد المثقفون الذين يدركون الغرض من هذه الإحصاءات ، فلا يتوانوا عن إعطاء البيانات الصحيحة التى تتطلبها منهم الإدارات الإحصائية . على ضوء هذه الحقائق لا غرابة أن نجد الإحصاءات فى أغلب بلاد الشرق الأوسط لازالت مفتقرة إلى الدقة ، مع

بعدها الشديد عن الكمال ، وذلك راجع إلى عدم وجود إدارات إحصائية منظمة فى أغلب هذه البلاد أولا ، وجهل الأفراد ثانياً . إلا أن التطور والزمن كفيلان بأن يهيئا لهذه البلاد العقلية الإحصائية التى تضمن توفر هذه الإحصاءات الكاملة الدقيقة عن مختلف نواحى الدولة فهناك فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لابد وأن يمر بها أى نظام حتى ترسخ أقدامه .

عرض عام لطبيعة الاحصائيات فى الشرق الأوسط :

لا شك أن الإحصائيات المصرية هى أكثر الإحصائيات فى الشرق الأوسط تقدما وإن كانت لم ترق فى بعض نواحيها إلى مستوى الإحصائيات فى البلاد الأخرى فى أوربا وأمريكا القديمة العهد بالنظم الإحصائية ، كما أنه لا زالت هناك نواح اجتماعية واقتصادية فى مصر تفتقر إلى وجود احصائيات دقيقة يعتمد عليها كالنواحي الخاصة بمستوى المعيشة ، أو الدخل الأهلى ، أو النشاط الصناعى .

وإذا بحثنا الاحصائيات الخاصة بسوريا ولبنان والعراق لوجدنا أنها لازالت فى دور التكوين ، ويكفي القول أن أول إدارة إحصائية تكونت فى سوريا كانت فى سنة ١٩٤٧ .

أما عن فلسطين فقد قامت السلطات الإنجليزية فيها بتدعيم الإدارة الاحصائية تدعيما هيأ لها مستوى لائقا من الاحصائيات المنتظمة ، ولعل مصر وفلسطين هما البلدان الوحيدان فى بلاد الشرق الأوسط اللذان ينشر عنهما بيانات إحصائية فى الكتاب الإحصائى السنوى الذى كانت تصدره عصبة الأمم حتى عام ١٩٤٣ .

وبالنسبة للحجاز وشرق الأردن فلا زال كل منهما مفتقرا كلية إلى أى احصائيات منظمة ، ولعل الحكومات هناك بدأت تشعر بحاجتها الشديدة إلى مثل هذه الإحصائيات لبناء هيكلها ، وأود فى هذا المجال الضيق أن استعرض لنواحى الإحصائيات المختلفة الموجودة فى بلاد الشرق الأوسط عامة .

أولا الاحصاءات الحيوية :

وهي الاحصائيات الخاصة بعدد السكان وحركتهم وتوزيعهم ومواليدهم ووفياتهم وزواجهم الخ . . من المعلومات التى تتعلق بالفرد بوصفه كائن حى ومصادر هذه الاحصائيات هى: (١) تعداد السكان (٢) احصائيات التسجيل .

(١) تعداد السكان : قامت مصر بعمل تعداد للسكان منذ سنة ١٩٠٧ على فترات دورية كل ١٠ سنوات وكان آخر تعداد للسكان سنة ١٩٤٧ . ويعمل التعداد في مصر على أحدث الأسس العلمية وإن كانت بعض نتائجه تفتقر إلى الدقة الكافية وهذا مالا يسلم منه أى تعداد فى أى بلد فى العالم مهما بلغت من المدنية والتقدم .

أما عن تعداد السكان فى سوريا ولبنان والعراق فإنه لا يتعدى كونه احصائيات تقديرية عن عدد السكان حسب المناطق الجغرافية مما يبعدها عن الغرض الأسامى من التعداد وهو إعطاء صورة حقيقية عن حالة الشعب من نواحيه الاجتماعية والاقتصادية وهذا لاشك يتطلب وجود كشوف أسئلة يقوم الأفراد بالإجابة عليها لنعرف هذه النواحى السابقة وهذا مالا يحدث فى هذه البلاد . كما أن التعدادات فى هذه البلاد ليس لها صفة دورية وإن كان من أهم أغراض التعداد مقارنة مدى التطور والتقدم من وقت إلى آخر على أساس منتظم .

(٢) احصائيات التسجيل : وهى الاحصائيات الخاصة بتسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق والأمراض . هذه الاحصائيات وإن كانت منظمة إلى حدما فى مصر إلا أن هناك مواطن ضعف فيها نتيجة لعدم انتظام التسجيل إلا فى المناطق التى بها مكاتب صحة ، علاوة على اهمال الأفراد التسجيل لاعتبارات شخصية واجتماعية .

ولم تبلغ احصائيات التسجيل فى سوريا ولبنان مستوى هذه الاحصائيات فى مصر من حيث الدقة والتفصيل فى المعلومات . ويفتقر العراق إلى هذه الاحصائيات مما يصعب معه معرفة معدل المواليد أو الوفيات .

ثانيا : الاحصاءات التجارية

وهى الاحصائيات الخاصة ب (١) الأسعار (٢) التجارة الداخلية (٣) التجارة الخارجية

(١) الأسعار : الطريقة المتبعة لدراسة احصائيات الأسعار وهو تركيب أرقام قياسية للأسعار تمثل درجة التغير فيها من وقت إلى آخر وأهم الأرقام القياسية للأسعار هى الرقم القياسى لأسعار الجملة والرقم القياسى لنفقة المعيشة حيث يمثل الأول التغير فى أسعار السلع فى أسواق الجملة وهذه تهم أرباب الأعمال والصناعة ، ويمثل الثانى التغير فى أسعار السلع التى يستهلكها الأفراد فى حياتهم العادية وهى تهم الأفراد والمستهلكين عامة .

وابتدىء فى عمل الرقم القياسى لأسعار الجملة فى مصر منذ سنة ١٩١٣ وأخذت الأسعار فى سنة ١٩١٣ كأساس ، وكان عدد السلع الواردة الداخلة فى تركيب الرقم ٢٦ سلعة كلها زراعية ، ولكن ابتداء من سنة ١٩٣٥

ابتدىء بعمل الرقم الجديد على أساس أسعار ١٩٢ سلعة شاملة زراعية وصناعية وأخذت الأسعار سنة ١٩٣٥ كأساس مع استخدام نظام الترجيحات للسلع حسب أهميتها .

ويعمل الرقم القياسى لنفقة المعيشة على أساس بحث عملى عن مستوى المعيشة لطبقة من العمال سنة ١٩٣٠ وتقاس التغيرات فى أسعار السلع على أساس أسعارها سنة ١٩١٣ أيضا وتنشر هذه الأرقام فى نشرات مصلحة الإحصاء .

ويقوم لبنان بعمل رقم قياسى لأسعار الجملة وإن كان عدد السلع الداخلة فى تركيبها قليل نسبيا كما أن الأسعار تجمع من سوق واحد فقط هو سوق بيروت مما لا يضمن عدم تحيزها وتعامل السلع الداخلة بترجيحات مختلفة حسب أهميتها .

ويعمل رقم قياسى لنفقة المعيشة فى لبنان يتبع نفس التقسيم المتبع فى مصر وهو الغذاء والمسكن والملبس والنفقات المختلفة مضافا إليه بند آخر هو الضرائب المباشرة مع اتباع نظام الترجيح وأخذ كأساس للبحث مستوى المعيشة لعائلة لبنانية متوسطة .

ويعمل علاوة على الرقمين السابقين رقم قياسى لأسعار ثمانية عشر سلعة من الضروريات فى كل من حلب ودمشق وبيروت وأخذت أسعار سنة ١٩٣٩ كأساس فى جميع هذه الأرقام السابقة ونشرت فى الكتاب الإحصائى الذى أصدره المجلس الأعلى للمصالح المشتركة لسوريا ولبنان .

(٢) إحصائيات التجارة الداخلية : وتختص هذه الإحصائيات بجمع البيانات من المتاجر والمشتغلين بها ورأس مالها وحركة دورانه والبيانات الخاصة بالتوزيع وكل هذه البيانات تحتاج لجمعها إلى إدارة إحصائية منظمة تماما

والإحصائيات التجارية عن التجارة الداخلية فى مصر لا تتعدى ما أمكن تبويبه من بيانات التعداد التجارى الذي عمل سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ وهي تقتصر على بعض البيانات الخاصة بعدد المتاجر وعدد المشتغلين بها وتقسيم المتاجر حسب رأس مالها وحسب نوع المتجر وعدد المشتغلين بالتجارة وتقسيمهم حسب السن والنوع وهـذه البيانات وإن كانت ذات أهمية إلا أن الأهم منها هو وجود بيانات عن حركة رأس المال فى التجارة وحركة توزيع السلع لتعطى فكرة صحيحة عن النشاط التجارى الداخلى .

وتفتقر الدول الأخرى فى الشرق الأوسط إلى بيانات إحصائية عن التجارة الداخلية .

(٣) إحصائيات التجارة الخارجية : وهى الإحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات والترانسيت . وهذه الإحصائيات فى بلاد الشرق الأوسط عامة هى أدق الإحصائيات نسبيا حيث تقوم الادارات الجمركية فى مصر وسوريا ولبنان والعراق بتحضيرها من البيانات التى تحصل عليها من المصدرين والمستوردين .

ثالثا — الاحصائيات الصناعية :

وهى تشمل الإحصائيات الخاصة بقيمة وكمية المنتج الصناعى وعدد المشتغلين فى الصناعة وأجورهم وساعات عملهم والبطالة والمنازعات العمالية .

وتمشياً مع الحقيقة القائلة بأن تقدم الاحصائيات فى ناحية معينة من نواحى المجتمع دليل على أهمية هذه الناحية وتقدمها النسبى ، فتقدم الاحصائيات الزراعية فى مصر مثلا نتيجة لأهمية الزراعة فى الاقتصاد القومى ، وتقدمها

النسبي ، كما أن تقدم الاحصائيات المالية والتجارية في أمريكا نتيجة طبيعية لما حققته الولايات المتحدة من سبق في الميدان المالي والتجاري ، ولذا فلاغرابة أن تجد الاحصائيات الصناعية في بلاد الشرق الأوسط لا زالت في مستوى منخفض نتيجة لتأخر هذه البلاد في المجال الصناعي .

وعمل أول تعداد منتظم للانتاج الصناعي في مصر سنة ١٩٤٤ وظهرت نتائجه وهو يشتمل على بيانات خاصة بقيمة المنتج من مختلف الصناعات ورأس مالها وعدد المشتغلين بها وتعداد الاجور المدفوعة وقيمة المواد الخام المستهلكة والاستهلاكات والصيانة علاوة على جداول أخرى تفصيلية ولا يتسع المجال هنا لنقد هذا التعداد.

وتنفيذا للاتفاقات الدولية عمل في مصر احصاء كامل للمشتغلين في الصناعة لبحث الاجور وساعات العمل ابتداء من سنة ١٩٤٢ كما أن يعمل هذا الحصر كل ٣ سنوات ويكتفى بدراسة الاجور وساعات العمل على أساس عينة من المصانع :

وتدعو الحاجة في مصر إلى وجود احصائيات منظمة عن البطالة لما لها من أهمية كمشكلة اقتصادية ، كذلك لابد من وجود رقم قياسي دوري للانتاج الصناعي يصور لنا مدى التغير في النشاط الصناعي من وقت لآخر .

ولا توجد إحصائيات صناعية في بلاد الشرق الأوسط جميعا بالمعنى السابق غير أن سوريا ولبنان تقومان بعمل تقديرات عن المنتج الصناعي من مختلف الصناعات تعتمد في كثير منها على التقريب .

رابعا — الإحصاءات المالية :

يقوم بعمل هذه الاحصائيات في بلاد الشرق الأوسط غالبا الإدارات المالية في الحكومة والبنوك وهي غالبا إدارات منظمة نسبيا . فتنشر في مصر

وسوريا ولبنان والعراق إحصائيات عن حركة الودائع فى البنوك وحركة التوفير وغرفة المقاصة وكمية النقد المتداول غير أن العراق له السبق فى تحضير الميزان التجارى للدولة على أساس توصيات اللجنة الإحصائية فى عصبة الأمم .

وتفتقر هذه البلاد كلها ومنها مصر إلى إحصائيات شاملة عن الدخل الأهلى والثروة الأهلية مع أهميتها فى معرفة مدى رفاهية الشعب وعدالة توزيع الثروة بين أفراده .

ولعل بلاد الشرق الأوسط تدرك أهمية الإحصائيات للدولة فتعمل على تدعيم الإدارات الإحصائية بها بما يكفل لها دقة هذه الإحصائيات وشمولها لنواحى المجتمع المختلفة . على أن أهم ما يجب أن تراعيه هذه الإدارات هو العمل على سرعة نشر النتائج الإحصائية للأبحاث التى تقوم بعملها حتى لا تفقد هذه البيانات أهميتها الحقيقية ولا تكتسب سوى صفة تاريخية .

وتعمل الهيئات الإحصائية فى المنظمة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة على نشر الدعوة إلى تدعيم النظم الإحصائية فى بلاد العالم ولاسيما دول الشرق التى تعتبر أكثر الدول حاجة لهذه النظم . وتعهدت الهيئة بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لهذه الدول للنهوض بإحصائياتها كما أنها ستعمل من جانبها على توحيد التعاريف والطرق المستخدمة لتحقيق نوع من المقارنة الصحيحة بين هذه الدول المختلفة . وتستعد المنظمة الدولية للزراعة والأغذية لعمل تعداد زراعى عام سنة ١٩٥٠ تحقيقا لأهداف المنظمة من تحقيق تعاون اقتصادى بين الدول لرفع مستوى المعيشة للسكان فى مختلف بقاع العالم وهذا يتطلب بالضرورة وجود إحصائيات شاملة عن الإنتاج والسكان .

سليمان نور الدين